الثورة الثلاثاء 1 ربيع الثاني 1434 هـ - 12 فبراير 2013م العدد (17617)

التهرب التأميني والتفتيش

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن التأمينات الاجتماعية ومفتشي التأمينات، وتناول الحديث في أكثره مصداقية المفتشين والتشكيك في مهامهم وأعمالهم وبعض الممارسات التي قيل عنها الكثير وهو ما يستوجب تحري الدقة والمصداقية دون التشكيك أو الزيف عن هذا وذاك إلا أنه وقبل الحديث عن دور المفتشين وجولاتهم الميدانية التفتيشية لا بد من إلقاء الضوء على دور مفتشي التأمينات الهام من خلال ما نص عليه القانون وقوانين التأمينات الاجتماعية قاطبة، حق سلطة الضبط القضائي في مجال عمله التأميني ولعل هذا الدور الهام يأتي في إطار صيانة وضمان حقوق العمال ومتابعة أصحاب العمل للاشتراك في التأمينات الاجتماعية صوناً لحقوق عمالهم وإلى تجنيبهم إجراءات قانونية تتخذ بحقهم في حال التهرب من الاشتراك أو عدم تسديد الاشتراكات المترتبة عليهم.

إن ظاهرة التهرب التأميني هذه ظاهرة غير صحية يلجأ إليها بعض أصحاب الأعمال ومشكلة تعاني منها معظم أجهزة التأمينات الاجتماعية سواء على المستوى العربي أو الدولي وتعد هذه الظاهرة إحدى المشاكل الكبيرة التي تقف حجر عثرة أمام تطور العمل التأميني وعائقاً يحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئت من أجلها ومد وتوسيع التغطية التأمينية ومظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الأفراد والفئات المستهدفة من المجتمع على مختلف شرائحهم الاجتماعية، وتعود ظاهرة التهرب التأميني إلى ضعف الوعي والثقافة التأمينية وعدم معرفة أبعاد وأهداف التأمينات لدى لكل من صاحب العمل والعامل فالتهرب له أوجه عديدة لا بد من الحديث عن البعض منها فأحياناً يعتقد صاحب العمل أن الاشتراك بالتأمينات ودفعه لحصة الاشتراك الشهرية يعد ضريبة يجبر على دفعها دون الاستفادة منها وفي منحى آخر يمارس البعض الدور السلبي في حق أنفسهم والعمال من خلال إخفاء البيانات الحقيقية أو تسريب العمال أثناء زيارة المفتش التأميني للمنشأة، وفي المقابل هناك قناعة غير صحيحة لدى البعض من أصحاب الأعمال الذي يرون أن التهرب من الاشتراك عن العمال لدى مؤسسة التأمينات قد توفر له أموالاً لا يرى أنه مرغم على تسديدها أو أن التأمينات ضريبة أخرى يسددها للدولة هو في غنى عنها وهذه القناعة غير موضوعية أو صحية حتى من الناحية المادية لأن الاشتراك عن العمال في التأمينات يوفر على صاحب العمل أموالاً قد يدفعها لعامل كتعويض أو ما يسمى حقوق أو مكافأة نهاية الخدمة قد يقوم العامل بمقاضاة صاحب العمل في المحاكم، ولا داعي للوصول إلى مثل هذا الأمر لا سيما أن هذه الاشتراكات الشهرية تعتبر زهيدة جداً وعلى شكل أقساط شهرية لا تؤثر على صاحب العمل والخدمات المتنوعة التي تقدمها المؤسسة للعمال وأفراد أسرهم من بعدهم، والبُعد الآخر في الموضوع هو أن الاشتراك عن العامل في التأمينات الاجتماعية يولد لدى العامل الشعور بالاطمئنان والأمان ويحفزه على زيارة الإنتاج والاستقرار أكثر بكثير من العامل الذي دائماً ما يشعر بالقلق والتوتر ويظل في هواجس دائمة خوفاً على حاضره ومستقبله وأفراد أسرته من بعده فيلجأ العامل هنا إلى التخريب والانتقام كيداً بصاحب العمل المتهرب من تسجيله والاشتراك عنه بنظام التأمينات الاجتماعية، ونظراً لأهمية الوعي التأميني فقد سعت المؤسسة مؤخراً على زيادة وتكثيف برامج التوعية التأمينية المختلفة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المقروءة منها والمسموعة إضافة إلى مجلة التأمينات التي تعنى بنشر الوعي التأميني وتوضيح مواد وأحكام القانون والمزايا والمنافع التي يقدمها النظام التأميني والمؤسسة لشريحة المؤمن عليهم عند استحقاقهم لتلك المنافع، بالإضافة إلى الشرح المفيد لطرفي الإنتاج سواء في الحقوق أو الواجبات، إضافة إلى التوعية المباشرة التي تنفذها المؤسسة من خلال النزول الميداني إلى منشآت أصحاب الأعمال ومواقع العمل والإنتاج لإلقاء المحاضرات والتوعية المباشرة والاستماع والرد على تساؤلات واستفسارات العمال وأصحاب الأعمال وتزويدهم بمختلف وسائل التوعية من كتيبات وبروشورات وملصقات وغيرها.

عبدالله الورد

كما اتجهت المؤسسة كذلك إلى التركيز على جهاز التفتيش والاهتمام بهذا الجانب من خلال تنفيذ عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية وإنزال نظام التفتيش الآلي وتدريبهم على ذلك النظام الهام واختيار وتعيين العناصر ذات الكفاءة والموضوعية والنزاهة والخبرة لزيارة كافة المنشآت وتأدية مهامهم وأعمالهم بكل أمانة وإخلاص، ناهيك عن دورهم الإعلامي لإيصال الخطاب التأميني وشرح أهداف النظام والمزايا والمنافع التي يقدمها وتعود بالفائدة على أصحاب الأعمال والعمال والذي نأمل من أصحاب الأعمال التعاون مع مفتشي التأمينات وتسهيل مهامهم من خلال موافاتهم بالبيانات الصحيحة والحقيقية عن العمال وأجورهم الشهرية تنفيذاً لأحكام القانون وضماناً لحقوق المؤمن عليهم دون انتقاص.

بحضور وكيل المحافظة ..

فرع التأمينات بتعز يقيم حلقة نقاشية لسيدات الأعمال

خاص/

■،، قام الأخ وكيل محافظ محافظة تعز الأستاذ عبدالله أحمد أمير بافتتاح الحلقة النقاشية التي أقامها فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتعز حول سيدات الاعمال والعلاقة مع التأمينات، وقال الأخ وكيل المحافظة لـ «الثورة»: إن هذه الفعالية تكتسب أهمية خاصة كونها تتعلق بقطاع المرأة وبالذات سيدات الأعمال.

موضحاً أن التأمينات الاجتماعية والحماية التقاعدية في الماضي كانت مقتصرة على الموظفين في القطاعين العام والمختلط بينما كان الموظفون والعاملون في القطاع الخاص وأصحاب الأعمال وسيدات الأعمال والعاملين في الأعمال والأنشطة الحرة كانوا محرومين من هذه الحماية التأمينية.

مشيراً إلى أن توسيع التغطية التأمينية على مختلف شرائح وفئات العمال وسيدات الأعمال من شأنه يخفف من حدة حالات الفقر والتشرد الاجتماعي.

مؤكداً دعم المحافظة لهذا التوجه الحيوي الذي سيسهم في خدمة قطاعات واسعة من العمال والعاملات وسيدات الأعمال والمواطنين والمواطنات عموماً.

هذا وكان الأخ عادل عبدالله غالب المدير العام المساعد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في المحافظة قد رحب بالأخ الوكيل والحضور والمشاركات واصفاً الفعالية ببكورة البداية والخطوة المتقدمة للتغطية التأمينية على قطاع سيدات الأعمال.

بينما كانت الحلقة النقاشية التي أدارها المستشار ناشر العبسي قد اشتملت على محورين، الأول: سيدات الأعمال والتأمينات والآخر: الاتفاقيات الدولية وأسس نظام التأمينات الاجتماعية، كما تضمنت الحلقة النقاشية عدداً من مداخلات المشاركات وقدم المستشار الردود الشافية على كل أسئلة واستفسارات الحضور.

لقاء في تعز بين التأمينات ومجلس نقابات القطاع الخاص

● خاص/

■،، في إطار اهتمامات معالي الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية واعمالاً لتوجيهاته القاضية بالجلوس مع قيادات ومنظمات المجتمع لمناقشة القضايا والموضوعات التأمينية المختلفة والعمل على حلها دون تباطؤ، التقى بفرع المؤسسة بتعز الأخوين مستشار المؤسسة ناشر العبسي ومدير عام الشئون القانونية مع الأخوة رئيس مجلس تنسيق نقابات عمال القطاع الخاص وذوي المهن الحرة رئيس نقابة مصانع السمن والصابون ومعه قيادة المجلس ورؤساء نقابات الإسفنج والبلاستيك والبسكويت والحلويات والمتنوعة وشركة البحر الأحمر ومصنع الإسفنج التابع لشركة عبدالجليل ردمان.

وجرى الحديث حول المطالب المرفوعة من قبل مجلس تنسيق نقابات القطاع الخاص سيما تلك المتصلة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

إلى ذلك أكد الأخوان العبسي والرازحي في تصريحات لـ «الثورة» بأن تلك المطالب هي محل اهتمام معالي الأخ الوزير رئيس مجلس الإدارة ورئيس المؤسسة والتنفيذين المعنيين وأن تعميم كان قد صدر تحت توقيع الأخ الوزير رئيس مجلس الإدارة في الأيام القريبة الماضية قد تناول بالمعالجات معظم تلك المطالب التي تبناها المجلس كمرحلة أولى وأن بعض تلك المطالب ترتبط بإجراء تعديلات على قانون التأمينات النافذ تناقش وتقر من قبل مجلس النواب باعتبار أن هذا الأمر ليس من صلب اختصاصات الأخ الوزير ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة وإنما هو من مهام واختصاصات مجلس النواب والمسألة بحاجة إلى وقت كافي لإنجاز أي حالة تعديلات.. وبين الاخوين العبسي والرازحي بأن المطالب ليست جميعها قابلة لخضوع التعديلات طبقاً للقواعد وأن قواعد التعديلات لها معايير محددة بينما المطالب الموضوعية والمعقولة في إطار المعايير المتعارف عليها يمكن مناقشتها بين طرفي العلاقة واتخاذ الخطوات باتجاه صياغة تلك النصوص المراد تعديلها في إطار مواد قانونية قابلة للتطبيق.

وكان الأخ رئيس مجلس تنسيق النقابات مجيب شمسان مغلس وقيادات المجلس ورؤساء النقابات الحضور قد أكدوا على أهمية المسارعة في حل مشكلة التباين بين النصوص القانونية الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٢٦ لسنة ٩١م وقانون التأمين الصحي والمتعلقة بنسب الاشتراكات لتأمين إصابة العمل والأمراض المهنية والتأمين الصحي وغيرها من التباينات حيثما وجدت تمهيداً لتطبيق تأمين اصابة العمل والأمراض المهنية بأقرب وقت ممكن.

من جانبه اقترح الأخ مستشار المؤسسة ناشر العبسي على قيادة مجلس التنسيق قيام المجلس بوضع برنامج مطلبي عام وشامل كما هو قائم بالنسبة للحركات النقابية والعمالية في مختلف بلدان العالم وبمعزل عن الخطاب الانفعالي والبيانات المتسرعة التي لا تخدم مجلس التنسيق والمنتسبين إليه من النقابات والعمال وبالمقابل أبدا الاخوة رئيس وقيادة المجلس الموافقة المبدائية على الفكرة لصيرورة تنظيم أنشطة وعلاقة المجلس مع المؤسسة وغيرها من الجهات ذات الصلة.

المراحل الأولى للتأمينات

باستقراء تاريخ اليمن قبل عام ١٩٦٢م نجد أن كافة أشكال أنظمة التأمينات والمعاشات كانت غائبة تماما خاصة على مستوى ما كان يسمى بشمال اليمن ويرجع ذلك إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية من أبرزها تلك الوضعية المتسمة بقدر كبير من التخلف والتي كانت تعيشها البلاد في ظل الحكم الإمامي المباد وما ترتب على تلك الوضعية من هدر الحقوق الإنسان وعدم توافر أبسط مقومات الحماية للمواطن وليس ذلك فحسب بل أن المواطن ظل على امتداد فترة حكم نظام الأئمة مسلوب الحقوق يفرض عليه قسراً وجبراً العديد من صور الإتاوات التي يستقطعها من رغيف خبزه اليومي الجاف وقوت أطفاله وأفراد أسرته عنوة ودون إرادة منه لتغذية خزينة النظام الإمامي وأفراد الحاشية الإمامية.

وفي عز تلك الأوضاع الاستبدادية الموغلة تنكراً لحقوق الإنسان اليمني أخذت مساحة الفقر والحرمان تتسع لتشمل امتداد مختلف القرى اليمنية ومعها ارتفعت ممارسة الظلم وازدادت مقدار الإتاوات المفروضة على المواطنين عموما والمزارعين خصوصا إيغالاً في القهر والتجويع، لكن تلك الممارسات بقدر ما خلقت حالة من المقاومة الشعبية عمدت في الوقت ذاته إلى إيجاد حالة من تعزيز التكافل الاجتماعي بين الافراد والأسر الميسورة والأسر الفقيرة أدت إلى تنمية واتساع البر والإحسان بين أفراد المجتمع اليمني ممثلاً لمبادئ وقيم ديننا الإسلامي الحنيف والتقاليد والأعراف العربية الموروثة واستنطاق للعادات اليمنية الحميدة حيث نجد فعل تلك السلوكيات بأنصع صورها المشرقة مثلت حالة ممتازة من مساعدة حقيقية للفقراء والمحتاجين والمعوزين.

وأحسب أن ذلك التكافل قد مثل ضرباً من ضروب التضامن والتعاضد الاجتماعي بين أفراد المجتمع اليمني في ذلك الحين وربما كان قد شكل بديلاً نسبياً إلى حد واستعاضة حقيقية عن الحماية الاجتماعية والتأمينية التي كانت مفقودة في ذلك الوقت.

وكان الحال كذلك بالنسبة للشطر الجنوبي من الوطن الخاضع في ذلك الوقت لسيطرة الاستعمار البريطاني يختلف قليلاً على صعيد نظام الحماية التأمينية الذي كان قد بدأ العمل به منذ مطلع الخمسينيات حيث اقتصرت التغطية بدورها على العاملين اليمنيين في الشركات البريطانية دون غيرها تنفيذا وتطبيقها لنظام التأمينات الاجتماعية الجاري تطبيقه في بريطانيا حينها والذي شمل ايضا العاملين الأجانب في الشركات البريطانية في إطار الدول المستعمرة ومن ضمنها" عدن".

سعيد ثابت لـ «الثورة» :

على مالكي الصحف الحزبية والأهلية أن يكونوا أكثر وعياً ويؤمنوا على صحفييهم..

لدينا في النقابة توجه نحو توعية الصحفيين بحقهم في التأمين

غادة العبسي

حين يعرف الصحفي بنفسه يعقب السامع بقوله "الصحافة مهنة المتاعب الله يعينكم يا صحفيين" هي فعلا مهنة المتاعب والمخاطر، حياة الصحفي وأسرته مهددة كل لحظة؛ لأنهم وحدهم من يحملون على عاتقهم عبء الحقيقة والحق ويبحثون عنهما حتى في مكامن الخطر، ويبقى السؤال هل تؤمن المؤسسات الاعلامية الخاصة على الاعلاميين العاملين لديها، وهل خطر يوما هذا السؤال للصحفيين الذين يعملون لدى وسائل الاعلام الخاصة، وماهو دور نقابة الصحفيين في الدفع بإتجاه تطبيق قانون التأمين على تلك المؤسسات الاعلامية لتشمل الصحفين الشريحة الأكثر عرضة للمخاطر، في الوقت الذي لا تزال صور كثير من الاعلاميين الذين تساقطوا شهداء في الاحداث الاخيرة حاضرة تشهد يتم أطفالهم..

توجهنا بالسؤال للأستاذ سعيد ثابت النائب الأول لنقيب الصحفيين اليمنيين، فأجاب قائلا:- " يتوزع الصحفيون على كثير من الصحف الاهلية المستقلة والحزبية، وجميع هذ الصحف غير مؤمنة على الصحفيين العاملين فيها..

قبل فترة بدا التواصل بين النقابة والمؤسسة العامة للتامينات بشأن مشروع يتم من خلاله التنسيق مع الأحزاب والصحف الحزبية والمستقلة، من اجل انشاء صندوق خاص بالصحفيين في التأمينات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والرسمية، ثم جاءت الأحداث الأخيرة والصراعات على الساحة اليمنية خلقت الكثير من العراقيل التي أجلت من إنجاز هذا المشروع..

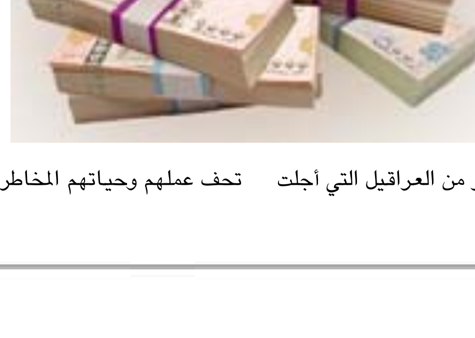

ولكن الاحداث التي خلفت خمسة شهداء من الصحفيين تركوا اسرهم بلا عائل، والقى على عاتقنا مسئولية ضمان راتب شهري لأطفالهم وبدأنا التواصل مع رئاسة الوزراء التي وعدت أن تتكفل الدولة بصرف رواتب خاصة لهم، ولم يوف بالوعد، هذه الأحداث تجعلنا في النقابة نفكر بجدية في اهمية التأمين على حياة الصحفيين الذين تحف عملهم وحياتهم المخاطر، ولدينا أمل في إنجاز هذه الخطوة وهذا المشروع.

وعلى مالكي الصحف الاهلية والحزبية أن يكونوا أكثر وعيا وأن يلتفتوا إلى هذا البعد ويؤمنوا على الصحفيين العاملين في صحفهم، فمن غير المعقول أن يوجد صحفي بدون تأمين لا يعقل أن يترك الصحفي الذي يعيش مخاطر دائمة في حياته وعمله وكلمته تحفه المخاطر اينما ذهب وهو بدون تأمين على الرغم من أن القانون كفل ذلك له، هذا أمر غير مقبول البتة ولا يعقل البتة، بل أنه يعد عبثا بحياة الصحفيين وحياة اطفالهم وأسرهم من بعدهم.

لدينا في النقابة توجه نحو توعية الصحفيين بحقهم في التأمين بحكم أن هذا الموضوع هو من الحقوق الاساسية التي لا يجب التفريط فيها، ستكون هذه التوعية من المهام الملحة في المرحلة القادمة والتي تلقى على عاتق قيادات نقابة الصحفيين التي ستنتخب قريبا، وعلى القيادة الحالية التي تتهيئا لترك المجال للقيادة الجديدة أن تضع الاساس لهذا المشروع وتبدأ بالإعداد وتهيئة الظروف للسير فيه وتطبيقه على ارض الواقع.-

---

شذرات

راشد المتفرد

■،، كنت قد كلفت بمهمة عمل تأمينية الأسبوع المنصرم في إطار فرع التأمينات الاجتماعية بمحافظة تعز وشمل برنامج المهمة العديد من الأنشطة منها محاضرة توعوية في مصانع البسكويت والحلويات أول شركة صناعة لمجموعة هائل سعيد وشركائه .. مدير الموارد البشرية في الشركة العزيز صفوان السقاف ومعه الزميلة القديرة الاستاذة سلوى طالب مندوب التأمينات ومعهما التنفيذان المختصان كانا قد رتبا للمحاضرة على نحو جيد لهما كل التقدير والثناء .. كان للمكان المقام عليه قاعة المحاضرات مساحة من ذاكرتي في العقد السبعيني حينها كنت قد التحقت بالعمل في هذه الشركة وكنت مازلت يافعاً في الإعدادية العامة حيث شملتني رعاية خاصة من قبل مدير إدارة المبيعات الذي كنت أعمل في ظل إدارته الأب الروحي والإداري المحنك المقتدر الاستاذ/ عبدالله راشد اطال الله بعمره .. والحق وبالحق أقول تعلمت من هذا الرجل القائد (المرجعية) مالم اتعمله من غيره على امتداد خمسة عقود ونصف العقد واستفدت منه واستوعبت مالم استفده من مقاعد الدرس والعلم والمعرفة ولا غرو إن قلت عنه بأنه مدرسة (قائمة) بذاتها على قدر كبير من التميز والتفرد هي تلك قناعاتي الصادقة والراسخة التي لم تتبدل على امتداد سنوات طويلة ولم تقو الأيام على فعل تغييرها مهما تقادمت وملعون هو من يقول سوى الحقيقة المعبرة عن مشاعره واحاسيسه ووجدانه .. هنا أعرج الى خصلتين فقط من خصاله الحميدة على كثرتها وتعددها (العصامية وتفاني الاخلاص) فمثل (راشد) قامة سامقة في عصاميته يعتمد على نفسه كثيراً وبدرجة أساسية في تنفيذ كل المهام المنوطة به ولا يكتفي بذلك فحسب بل يذهب للاهتمام والمشاركة في انجاز الأعمال والانشطة تلك التي تقع في نطاق اشرافه ويدفعه تفانيه واخلاصه للعمل وصدق انتمائه لمصدر رزقه واولاده وولائه الحقيقي للشركة في المزيد من العمل والعطاء الذي من شأنه تحقيق مساحة واسعة من النجاحات الواثبة وهو ما تجسد على الواقع كحقيقة أفضت اليها تلك الجهود المخلصة لهذا (الراشد) العملاق ومن سار على دربه.

ناشر العبسي

بن راشد منحه الله ديمومة الصحة وكمال العافية أعرفه وزملائي صالح اللحجي ومحمد محمد الشاذلي وعبدالرحمن محمد سعيد وعبدالرحمن عبدالقوي قليل الحديث والكلام كثير العمل وفير الانجاز على مستويات مختلفة .. هذا المدير النموذجي الناجح (القدوة) لا يتردد على الإقدام للقيام بأي عمل أمامه طالما وهو يصب في قالب مصلحة الشركة بوسعه أن يكون عامل (عتالة وحمالة) في مخازن البضاعة الجاهزة وقد تراه يحمل المواد الخام وينظمها في المخازن الخاصة بها ولا تستغرب أن تجده سائقاً للرفاعة وملابسه الجميلة النظيفة قد طالتها مواد مختلفة وهو المدير الذي يملأ كرسيه والمعروف بأناقته وقوة شخصيته المشفوعة بقدر طيب من التواضع .. وعلى ضوء ما تقدم وبناء على الحقائق والشواهد التي ندركها عن الرجل والمؤشرات اللاحقة فإن مثله يستحق عن جدارة وانصاف جائزة التفاني والاخلاص من قبل قيادة المجموعة بوصفه قدم عصارة شبابه وجهده الدؤوب المتواصل وبلغ العطاء وفعل الاخلاص ما لم يبلغه غيره وفي تقديري الخاص وتقدير الكثير ممن يعرفه لابأس ان يكون التكريم نوعياً ومتميزاً كتميزه في حفل مهيب نادر يليق بجهده ومقدرته ومكانته . ذلكم ما ننتظره من مصدر القرار في قيادة المجموعة بل ما نأمله واقعاً قريباً بإذن الله.

الزميل الشاذلي المعذرة

أثناء الجلوس مع الشاب الرائع . عمار محمد علون مفلح اختصاصي في إدارة المبيعات في الشركة رئيس الحركة العمالية الشبابية في ساحة الحرية بمحافظة تعز بعد ظهر نفس اليوم . كان الحديث حول الشركة علمت منه أن نائب مدير عام الشركة هو نجل الاستاذ/ عبدالله راشد وكان بودي الالتقاء به والتعرف عليه لا لكونه نائب مدير عام الشركة ولكن باعتباره نجل الرجل الرشيد (بن راشد).

فيما علمت منه أيضاً ان زميلي العزيز محمد بن محمد حامد الشاذلي الذي عملت واياه في إدارة المبيعات تحت نظارة حبيبنا جميعاً الاستاذ/ عبدالله راشد هو ايضاً يشغل منصب المدير المالي في الشركة ولا عتب على علون لأنه لم يعش ويعايش بن راشد والشاذلي وذلك الزمن الجميل . كل المعذرة للزميل محمد الشاذلي والوعد بالزيارة قائم.

توعية ونصائح تأمينية

التهرب من التقاعد.. كيفية التهرب - أسبابه - طرق معالجته

☐ هناك العديد من التهرب، مثل : التهرب الضريبي، التهرب الجمركي، التهرب التقاعدي، ولكل نوع طرق وأسباب مختلفة للتهرب، وسوف نتناول كيفية التهرب من التقاعد وأسبابه وطرق معالجته بعدد من المقالات، وسنستعرض في مقال اليوم العناوين الرئيسية.

أهم طرق التهرب :

١- عدم وجود ملفات وظيفية متكاملة.
٢- تعديل البيانات.
٣- التنسيق مع المختصين في جهات العمل لعدم الإحالة.
٤- عدم توفر بديل للمتقاعد.

أهم أسباب التهرب :

١- عدم التأمين على كل مصادر الدخل، أي عدم شمول كل مصادر الدخل بالاستقطاعات التأمينية، الأمر الذي يجعل المعاش التقاعدي أقل من مصادر الدخل في الوظيفة.
٢- عدم زيادة معاشات المتقاعدين بمقدار زيادة المرتبات للموظفين.
٣- التضخم المتزايد مع استمرار الوقت يصبح المعاش التقاعدي لا يساوي شيئاً.
٤- عدم تطبيق التأمين الصحي.

عارف فيصل العواضي#

أهم طرق معالجة التهرب :

باختصار، أهم طرق المعالجة هي إزالة أسباب التهرب وسد ثغرات طرق التهرب ووضع الضوابط الملائمة لذلك، وكما يلي :

١- حصر ملفات الموظفين وأرشفتها إلكترونياً والاحتفاظ بأكثر من نسخة والعودة إليها في حالة حدوث أي حريق أو حرب كما حدث في بعض الجهات، وكذا لمنع أي تعديل.
٢- بناء قاعدة بيانات صحيحة وتوثيقها آلياً.
٣- تتبع المتغيرات الوظيفية شهرياً وتوثيقها.
٤- إتاحة تلك البيانات لكل الجهات المعنية على نمط الحكومة الإلكترونية.
٥- إصدار قرارات الإحالة آلياً دون التدخل الشخصي لتحقيق العدالة بين الجميع.
٦- شمول كل مصادر الدخل أثناء الوظيفة بالاستقطاعات التأمينية وفق آلية مناسبة تضمن استمرار تلك الأقساط.
٧- إقرار الزيادات في معاش المتقاعدين بنفس زيادات المرتبات للموظفين.
٨- محاصرة التضخم إلى أدنى مستوى ممكن وزيادة مقدار المعاشات بنفس مقدار نسبة التضخم السنوي للمحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات.
٩- تطبيق التأمين الصحي للمتقاعدين وأسرهم.
١٠- توفير بديل للمتقاعدين، خصوصاً بالوظائف الأساسية وشاغلي الدرجات العليا، وسنتناول كل ذلك بالتفصيل في الأعداد القادمة إن شاء اللّه.

# وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات